

عارف، في رسالة إلى اجتماع المجلس الحكومي الدولي للاتحاد:

إيران مستعدة لشراكة طويلة الأمد مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

العلاقات التجارية في المستقبل، مؤكداً إرادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعزمها على توسيع العلاقات التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ مضيفاً: أن إيران تربطها بروسيا وسائر الدول الأعضاء في الاتحاد علاقات وتعاونات تجارية منتظمة، وأن الجهود تتركز على تعميق هذه العلاقات وتطويرها بصورة أكبر.

وأعرب دهقان دهنوي عن أمله في أن يُعقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي قريباً في طهران؛ منوهاً بأن عقد هذا الاجتماع في طهران يمكن أن يشكل فرصة مناسبة لتعزيز العلاقات بين القطاع الخاص الإيراني والقطاعات الخاصة في الدول الأعضاء في الاتحاد، وتهيئة أرضية لتشكيل تعاونات اقتصادية وتجارية جديدة.

يذكر أن روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وأرمينيا أعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وإيران عضو مراقب فيه. ودخلت اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي حيز التنفيذ في مايو/أيار ٢٠٢٥ بعد إجراءات قانونية في الدول المتعاقدة. ونتيجةً لذلك، ألغيت الرسوم الجمركية على ٨٧٪ من السلع في التبادلات التجارية بين الطرفين.

وفي إطار هذا التعاون، تم تهديد الطريق أمام السلع الإيرانية لدخول أسواق الدول الاعضاء في هذا الاتحاد، وفي المقابل، تُتاح هذه الفرصة لرجال الأعمال من الدول الخمس المتعاقدة في التجارة مع إيران.

نؤمن بالتعددية الحقيقية والاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق بين الدول، ونعتبر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي منصة هامة لتطوير التعاون الإقليمي



خلال اجتماعه مع وزير التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أندريه سليبينوف، عن توجه إيران نحو توطيد الروابط التجارية وتوسيع آفاق التعاون بين القطاعين الخاص في كلا الجانبين، لافتاً إلى الطفرة المستمرة التي يشهدها حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الاتحاد.

وأوضح محمدعلي دهقان دهنوي: أن حجم التبادل التجاري بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي اتخذ مساراً تصاعدياً رغم جميع التحديات والمشاكل، وهو ما يبشر بأفاق واعدة لتطوير

ضرورة احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي. كما أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية، أن معارضة الأحادية لا تعني الدفاع عن دولة بعينها، موضحاً: أن معارضة الأحادية هي في الواقع دفاع عن سيادة الدول، وحرية التجارة، والاستقلال الاقتصادي، وحقوق الشعوب في اختيار مسارها التنموي وشركائها.

نموحجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوراسي في سياق متصل، أعرب رئيس منظمة تنمية التجارة الإيراني،

مسار التعاون المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وتابع عارف حديثه بإدانة العدوان العسكري الذي شنته أميركا والكيان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واصفاً هذه الأعمال بأنها انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية للدول المستقلة، مشيراً إلى الأضرار التي لحقت بالمراكز المدنية والأفراد الغزل في البلاد، بما في ذلك مدرسة الأطفال في ميناب (جنوب البلاد)، مؤكداً على

● أخبار قصيرة

«كن على يقين.. الاقتصاد الإيراني لن ينهار»



قال وزير الشؤون الاقتصادية والمالية رداً على مزاعم وزير الخزانة الأمريكي: إنهم يتحدثون منذ سنين عن أن الاقتصاد الإيراني سينهار خلال الأسبوعين أو الشهر القادم.. إن هكذا شيء لن يحدث قطعاً، لتكونوا على يقين. وحول مزاعم سكوت بيسنت بانهايار الإقتصاد الإيراني، قال الوزير علي مدني زادة: إن هؤلاء يريدون إثارة الاضطراب والتوتر لدى الشعب، لكي يتجه الناس نحو سوق العملة الأجنبية وترتفع قيمتها بالتالي، وإلا فان هذا الكلام، لا طائل من ورائه ولن نسمح أي يحدث ذلك.

تسيير ٤٠ رحلة جوية يومياً إلى النجف الأشرف



أعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي، في بيان، أن سلسلة من الاتصالات والمتابعات التي أجراها رئيس الوزراء مع الجهات المعنية أسفرت عن التوصل إلى اتفاق يقضي بالسماح لشركات الطيران الإيرانية، باستثناء شركة ماهان للطيران، بتسيير ٤٠ رحلة جوية يومياً من وإلى مطار النجف الأشرف الدولي. وأكد رئيس مجلس الوزراء العراقي، وفقاً للبيان، أن حركة الطيران لا تتمثل مجرد حركة نقل بين مطارين، بل هي جسر للتواصل بين الشعوب؛ فمن بين المسافرين هنالك المرضى الذين ينتظرون الوصول إلى محل العلاج، أو الزائرين من قاصدي العتبات المقدسة، إلى جانب ما تمثله هذه الحركة من أهمية للسياحة والاقتصاد والتواصل المجتمعي.

طرح لملياري دولار لإدارة سوق النقد الأجنبي



وفقاً للخطة الجديدة للبنك المركزي في مجال النقد الأجنبي، بدأ اعتباراً من صباح أمس السبت بيع العملات الأجنبية للمتقاضين في بنوك ملت، وتجارت، وصنادرات، وسامان. وستوفر هذه البنوك العملات الأجنبية التي يحتاجها المتقاضون في إطار الحصة الجديدة المخصصة. وبموجب هذه الخطة، يمكن لجميع المواطنين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً، من خلال تقديم بطاقة الهوية الوطنية، تأمين احتياجاتهم من النقد الأجنبي بما يصل إلى ١٠ آلاف دولار. ويأتي هذا الإجراء في إطار خطة البنك المركزي لطرح ما يصل إلى ملياري دولار من العملات الأجنبية الورقية، حيث سيتم في المرحلة الأولى طرح مليار دولار عبر الفروع المختارة للبنوك وشركات الصرافة المصرفية في مختلف أنحاء البلاد.

من الأسواق إلى الممرات.. مسار جديد للصادرات الإيرانية

يهدف إقامة صلة بين الصين وإيران وتوسيع وصول دول آسيا الوسطى إلى الموانئ الإيرانية.

وفي مثل هذه الهندسة الجيو-اقتصادية، لا تقتصر إيران على كونها دولة مصدرة، بل يمكن أن تصبح جزءاً من البنية التحتية لوصول آسيا الوسطى إلى المياه المفتوحة وأسواق جنوب وغرب آسيا. ومن هذا المنظور، ينبغي لسياسة البلاد التصديرية أن تتابع ثلاثة أهداف في الوقت نفسه: تنويع الأسواق المستهدفة، وزيادة حصة السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، وتطوير الممرات التجارية واللوجستية. ولا تزال الأسواق التقليدية تحتفظ بأهميتها، إلا أن أسواق آسيا الوسطى والقوقاز وأفغانستان والصين وشبه القارة الهندية تمتلك القدرة على اكتساب وزن أكبر في الاستراتيجية التصديرية الجديدة لإيران.

الوصول إلى الأسواق بصورة أسرع وأقل تكلفة

وفي نهاية المطاف، لن يكون التنافس بين الدول مستقبلاً على ما تصدره فحسب، بل سيكون أيضاً حول من يستطيع الوصول إلى الأسواق بصورة أسرع وأقل تكلفة وأكثر موثوقية. ويمكن لليوم الوطني للتصدير أن يذكر بهذا التحول في النموذج: الانتقال من تصدير السلع إلى تصدير القدرات، ومن معرفة الأسواق إلى بناء الأسواق، ومن الاستفادة السلبية من الموقع الجغرافي إلى تحويله إلى ميزة اقتصادية وجيو-اقتصادية مستدامة.



ويمكن لهذا المسار، في حال استكمال البنية التحتية، وتنسيق الإجراءات الجمركية، وإنشاء آليات منتظمة للنقل، أن يسهل وصول إيران إلى أسواق آسيا الوسطى. وفي المقابل، أن يختصر مسار وصول طاجيكستان وسائر دول المنطقة إلى موانئ إيران وأسواقها.

مشاريع الربط الإقليمي

تتضح أهمية هذا الموضوع بصورة أكبر عند النظر إليه في إطار مشاريع الربط الإقليمي الأوسع نطاقاً. فقد تم طرح الممر السككي الذي يربط خمس دول هي الصين وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران،

الوقت: يُشكل اليوم الوطني للتصدير، الذي يصادف ٢١ أكتوبر، فرصة لإعادة التفكير في مفهوم التصدير؛ ذلك المفهوم الذي يتجاوز في الاقتصاد اليوم مجرد بيع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية، ليعني بناء مسارات مستدامة للحضور في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. وفي ظل إعادة ترتيب سلاسل الإمداد في التجارة العالمية، وتزايد أهمية المسارات البرية والإقليمية، والتنافس على الممرات العابرة للترانزيت، يمكن أن تتحول الميزة الجغرافية لإيران إلى واحدة من أهم المزايا الاقتصادية للبلاد.

إيران.. مسار موثوق لتبادل السلع

تقع إيران عند نقطة التقاء ثلاث مناطق اقتصادية مهمة: الخليج الفارسي والمياه المفتوحة، وآسيا الوسطى، وأسواق شرق وغرب آسيا. لذلك، لا يمكن البحث عن مستقبل صادرات البلاد من خلال زيادة حجم السلع المصدرة فحسب، بل ينبغي السعي أيضاً إلى خفض تكلفة ووقت الوصول إلى الأسواق، وتحويل إيران إلى مسار موثوق لتبادل السلع.

وفي هذا السياق، يمثل إنشاء الممر الثلاثي بين إيران وأفغانستان وطاجيكستان، الذي تم الاتفاق في عام ٢٠٢٦ على إطلاقه بصورة تشغيلية، مع إدراج نقل شحنات تجريبية على جدول الأعمال، نموذجاً لافتاً للقدرات الجديدة للتعاون الإقليمي.

الصين وباكستان وتركيا في مقدمة الأسواق المستقبلية:

صادرات جمارك بوشهر تتجاوز ٦/٤ مليون طن



الفترة تم استيراد ١٣٩ ألف طن من السلع، بقيمة ٥٥٧ مليوناً و٦٧٥ ألف دولار، عبر جمارك المحافظة إلى البلاد. وأضاف المشرف على جمارك محافظة بوشهر: أن أبرز السلع المستوردة شملت مكونات وقطع محطات توليد الكهرباء، والسيارات، ووحدات العرض، وأجزاء الدراجات النارية والدراجات الهوائية المفككة، ومولدات الديزل الكهربائية، والأرز، وأنواعاً مختلفة من المحامل الكروية والأسطوانية، وقطع غيار ومستلزمات السيارات، ورادياتيرات الضواغط الصناعية وملحقاتها، وأنواعاً مختلفة من المضخات ومضخات المياه للسيارات.

٥ مليارات دولار.. عائدات مستهدفة

من صادرات الحجر الإيراني

الوقت: قال رئيس لجنة التعدين في غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة: إن حصة إيران من تجارة الحجر العالمية ليست بالمستوى المطلوب، موضحاً أن قيمة تجارة الحجر عالمياً تبلغ ٤٢ إلى ٤٥ مليار دولار، وأن هذه الصناعة قادرة على تحقيق ما لا يقل عن ٥ مليارات دولار من عائدات النقد الأجنبي والصادرات للبلاد.

وأضاف بهرام شكوري، أمس السبت، خلال اجتماع عقد بمناسبة إقامة الدورة الـ ١٨ للمعرض الدولي للحجر في إيران، المقرر إقامته خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ أكتوبر، مؤكداً ضرورة توجه صناعة الحجر نحو خفض انبعاثات الكربون، أن تقليص البصمة الكربونية في عملية الإنتاج يمكن أن يسهم، إلى جانب خفض التكاليف، في إيجاد ميزة تنافسية للمنتجين الإيرانيين وزيادة حصة البلاد في الأسواق العالمية. وأشار شكوري إلى التطورات العالمية في مجال التنمية المستدامة والمتطلبات البيئية، قائلاً: إن قضية الكربون وخفض انبعاثات غازات الدفيئة أصبحت من أهم القضايا في الاقتصاد والتجارة العالمية، ولا

يمكن لصناعة الحجر أن تكون بمعزل عن هذا المسار، مؤكداً أن إيران تستطيع، بدلاً من تصدير الحجر الخام أو نقله إلى دول أخرى لمعالجته، أن تتحول إلى مركز إقليمي لمعالجة الحجر وتصديره، بما يسهم في خلق قيمة مضافة أكبر داخل البلاد. وأضاف: إذا تمكنا من حذف جزء من مسارات النقل الطويلة وغير الضرورية، فإن ذلك سيؤدي من جهة إلى خفض تكاليف سلسلة الإنتاج والتجارة، ومن جهة أخرى إلى تقليص البصمة الكربونية للمنتج. وأشار رئيس لجنة التعدين في غرفة التجارة إلى الإجراءات المتخذة لإقامة تعاون بين جمعيات الحجر في مختلف الدول، وقال: خلال العامين الماضيين، سعينا إلى جمع جمعيات الحجر في مختلف دول العالم إلى جانب بعضها البعض؛ ولحسن الحظ دخل هذا الموضوع العام الماضي مرحلة التنفيذ العملي. وأضاف: هذا العام أيضاً، اتخذت الخطوات الأولى لتشكيل ائتلاف استراتيجي عالمي في صناعة الحجر الطبيعي، بما يتيح لجمعيات الحجر في مختلف الدول التعاون فيما بينها في القضايا المشتركة.